الإعسار في نظام التنفيذ وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية

إعداد

بندر علي مُحَمَّد الزايدي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

أبريل ٢٠٢١م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة موضوع إعسار المدين وتطبيقاته في محاكم المملكة العربية السعودية؛ وذلك لوجود بعض القصور في نظام التنفيذ ولوائحه من حيث عدم شموليته لبعض الأحكام المهمة كمسألة دعوى الإعسار وغيرها. فشرع الباحث ببيان ماهية إعسار المدين بشكل عام وماهيته في النظام السعودي. كما تطرق أيضاً إلى الجانب التنطبيقي من حيث إجراءات دعوى الإعسار وطرق الطعن فيه مع عرض بعض القضايا التطبيقية لأحكام إعسار المدين في محاكم المملكة العربية السعودية. وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي والمنهج التطبيقي في تكوين هذا البحث. وتوصل إلى عدد من النتائج من أهمها: عدم وجود التصفية الجماعية في الإعسار المدني خلافا للإفلاس التجاري. ومنها جواز شهر المدين المفلس إذا توقف عن دفع دين مستحق الأداء. ومنها أيضاً وجود الفرق بين الإعسار والإفلاس؛ حيث إن الإعسار يختص بالمدينين غير التجار ومحله القانون المدني؛ بينما الإفلاس فهو خاص بالتجار ومحله القانون التجاري. ومن النتائج التي توصل إليها البحث؛ التطور الحاصل في نظام إجراءات الحجز التحفظي في النظام السعودي. وتوصل الباحث أيضاً إلى أن الحجز التحفظي مهم جداً في حجز أموال المدين والتحفظ عليها لاستيفاء الدين قبل التصرف فيها من قبل المدين بالبيع أو الإخفاء أو التحايل.

ABSTRACT

The Study aims to discuss the issue of insolvency and its application in Saudi Arabia court by defining its general and legal meaning under the Saudi Arabia Law. There are few legal problems found in the implementation of the law i.e, there are *lacunae* in the law in terms of absence of some important legal provisions which are related to the insolvency lawsuits. The study also deals with the practical aspects of debtor's insolvency as applied by Saudi Arabia Courts in terms of lawsuit's procedures and the appeal process against the judgment which have been made. The researcher uses the descriptive and inductive method and the practical method in formation of the research. Several findings have been discovered which includes the Lack of collective liquidation in civil insolvency unlike in the case of commercial bankruptcy, and the permissibility of declaring debtor's bankruptcy, if he stops the repayment of his debt. The study also points out the difference between insolvency and bankruptcy, where the former is specifically related to non-commercial deptors and the latter is related to commercial debtors. Moreover, there is a great development found in the Precautionary Reservation Procedures in Saudi Arabia Legal System. Based on the findings, the researcher concludes that precautionary seizure is very important in the confiscation and reservation of debtor's wealth for the purpose of settlement of debts before he disposes through sale, hiding or fraud.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

……
Muhammad Laeba
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws

……
Ghazali Jaapar
Internal Examiner

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Comparative Laws.

……
Mahmoud Mohamed Ali Mahmoud Edris
External Examiner

This thesis was submitted to the Department of Islamic Law and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……
Roslina Binti Che Soh @ Yusoff
Head, Department of Islamic Law

This thesis was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Comparative Laws.

……..
Farid Sufian Bin Shuaib
Dean, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Bander Ali M. Alzayedi

Signature: ……..……..…… Date:.…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ: بندر علي مُحَمَّد الزايدي

الإعسار في نظام التنفيذ وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: بندر علي مُحَمَّد الزايدي

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى

إلى **والدي** الغالي، سائلا الله عز وجل أن يحفظه ويطول عمره ويمتعه تعالى بالصحة والعافية ويجازيه عني خير الجزاء.

وإلى **والدتي** العزيزة ينبوع العطاء والحنان، تغمدها الله بواسع رحمته ومغفرته وأسكنها فسيح جناته.

وإلى **زوجتي** الغالية المخلصة التي صبرت معي مشجعة لي على طلب العلم لأستفيد وأفيد.

وإلى **أبنائي** فلذة كبدي حفظهم الله.

وإلى جميع **أفراد عائلتي** الحبيبة حفظهم الله.

أهديهم ثمرة عملي هذا.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المدَّين، وبعد.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور مُحَّد ليبا، لقبوله الإشراف على هذا البحث، منذ أن كان فكرة إلى أن استوى عوده، ولم يأل جهدا طوال فترة البحث بتوجيهاته الرشيدة وآرائه السديدة ونصائحه المفيدة وكتبه القيمة، كما أشكره على سعة صدره ولين جانبه ودماثة أخلاقه ولطف معاملته وحرصه على مواصلتي لإتمام هذا البحث بتشجيعاته المتواصلة.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر لهذا الصرح العظيم الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (IIUM) كونها مصدراً من مصادر المعرفة لديّ ولكلية أحمد إبراهيم للقانون (AIKOL) متبوعاً بالشكر لمركز الدراسات العليا بالجامعة (CPS) على تسهيل العقبات والصعاب، وأشكر الأساتذة المحكمين الداخليين والخارجيين وجميع من ساهم بأي مساهمة كبيرة أو صغيرة في سبيل إنجاز هذا العمل، وأقول: جزاكم الله عني خير الجزاء.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث.....ب

ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج

صفحة القبول .....د

صفحة الإقرار ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع.....و

الإهداء .....ز

الشكر والتقدير..... ح

فهرس محتويات البحث.....ط

قائمة الأقضية ..... ل

قائمة التشريعات.....م

الفصل التمهيدي ١

المقدمة..... ١

مشكلة البحث..... ٢

أهمية البحث ٢

أسئلة البحث..... ٣

أهداف البحث..... ٣

فرضية البحث ٤

حدود البحث ٤

منهج البحث ٤

الدراسات السابقة ٥

الفصل الأول: مدخل عام لماهية إعسارالمدين..... ٩

المبحث الأول: مفهوم إعسار المدين..... ٩

المطلب الأول: تعريف الإعسار لغة واصطلاحا:..... ٩
المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة وعلاقتها بمفهوم الإعسار ١٢
المبحث الثاني: حالات مدعي الإعسار والتحقق من ذلك..... ٢٠
المبحث الثالث: أحكام الإعسار في الفقه الإسلامي ٢٥
الفصل الثاني: ماهية الإعسار في نظام التنفيذ بالمملكة العربية ٣٠
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن نظام التنفيذ ٣٠
المبحث الثاني: تحليل أحكام الإعسار في النظام.....٣٢
المطلب الأول: دعوى الإعسار وكيفية رفعها ٣٢
المطلب الثاني: بعض المسائل المتعلقة بعملية التنفيذ ٣٥
المبحث الثالث: الإعسار في النظام بين الشمولية والفاعلية..... ٤٨
المطالب الأول: إجراءات الاعسار ٤٨
المطلب الثاني: أنواع اجراءات الإعسار ٤٩
المطلب الثالث: إعادة التنظيم غير الرسمية ٥٣
الفصل الثالث: إجراءات دعوى الإعسار وطرق الطعن فيه.....٥٥
المبحث الأول: وسائل إثبات الإعسار وشروطه ٥٥
المطلب الأول: تعريف وسائل الإثبات.....٥٥
المطلب الثاني: وسائل إثبات الإعسار وشروطها ٥٦
المبحث الثاني: الآثار المترتبة على إثبات حكم الإعسار..... ٦٩
المبحث الثالث: إجراءات الطعن وطرقه في أحكام الإعسار ٧٠
الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأحكام إعسار المدين في المملكة العربية.....٨٠
المبحث الأول: تحليل أحكلم إعسار المدين في العلاقات التجارية ٨٠
المبحث الثاني: تحليل أحكام إعسار المدين في العلاقات الزوجية ٨٩
المبحث الثالث: نموذج من القضايا المتعلقة بالإعسار في الأحوال ٩٢
المبحث الرابع: حالات الإسترداد مع ما ورد في أنظمة بعض ٩٥
الخاتمة ١٠٠

نتائج البحث ١٠٠
التوصيات ١٠١
المصادر والمراجع ١٠٣

قائمة الأقضية

القضية رقم: ٣٣٦٦٦٦٥٤٠، الصادرة من المحكمة العامة بالرياض بتاريخ ١٤٣٣/٠٤/١٠هـ.

القضية رقم القضية: ٣٣٣٣٦٢١ الصادرة من المحكمة العامة بنجران بتاريخ: ١٤٣٣/٠١/١٢هـ.

قائمة التشريعات

نظام التنفيذ المملكة العربية السعودية هيئة الجزاء بمجلس الوزراء ١٤٣٣هـ.

اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتارخ ١٤٣٥/٠١/٢٢هـ.

نظام المرافعات ولائحته التنفيذية المادة ١٨٠.

نظام القضاء الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

نظام الأوراق التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣٨٣.

استئناف بيروت قرار رقم ٢٤٤.

تمييز فرنسي ٢٥ حزيران ١٩٣٤.

تمييز مدينة غرفة رابعة نهائي رقم ٦٥، ٧٢/٦/٢٦.

الفصل التمهيدي: المدخل إلى البحث

المقدمة

إن مسألة الدَّيْن من المسائل الهامة التي تناولها الفقهاء في كتبهم قديما وحديثا بشكل مفصل، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى حرصهم واهتمامهم، تعلقه المباشر بحقوق الآخرين وانشغال الذمة به، فضلا عن تعلقه بعدة مسائل وأحكام للمعاملات المالية والقضائية، ومما يزيد من أهمية مسألة المدين تعلقه بالإنسان حتى بعد مماته، إذ أن أقاربه من الورثة مطالبين بسداد الدَّين الذي عليه، أي أن الذمة معلقة ومنشغلة به إلى أن يتم الانتهاء منه كاملا، بدليل قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، { سورة النساء، آية ١١}، وما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: "نَفْسُ المُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ".[١]

والمتأمل في العقود الأخيرة يجد أن مسألة الدَّين قد زادت أهميته، خصوصا مع الأزمات المالية العالمية كالتي حدثت في عام ٢٠٠٧م-٢٠٠٨م، حيث شكلت عقبة كبيرة أمام تلك الدول التي وضعت خططا مستقبلية للنهضة والتطور الاقتصادي، وقد أدت تلك الأزمة المالية الأخيرة إلى الإضرار بالسوق العالمي، وأثرت بشكل سلبي كبير على العلاقات الاقتصادية بين الدول سواء على مستوى الدول النامية أو الفقيرة بل حتى المتقدمة، كما أحدثت خسائر مالية هائلة على مستوى الدول والشركات والمؤسسات المالية وأيضا على مستوى الأفراد، مما أوقعتها في أزمة مالية ونقص في السيولة ترتّبت على ذلك عجزها وإعسارها عن أداء وسداد الديون، بل تعرّض بعضها إلى الإفلاس.

وبالتأكيد فإن الدَّين يعد من أكبر العقبات التي تواجه رجال الأعمال في علاقاتهم الاستثمارية والتجارية بشكل دائم، إذ أن عجز التاجر وإعساره عن أداء ديونه، سيهدد المصالح والأهداف المشتركة وسيؤثر على أداء التجار في السوق العام، والوفاء في دفع

---

[١] مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، **السنن الترمذي**، تحقيق: أحمد شاكر ومُحَمَّد عبد الباقي، (مصر: مطبعة مصطفى البابي ط٢، ١٩٧٥م)، ٣٨١/٣.

مستحقات الآخرين، وستشكل بالتالي سلسلة متتابعة من التحديات والاضطرابات والتأثيرات على السوق العام وعلى اقتصاد الدولة ككل.

لذا فقد ارتأت أغلب الدول إلى وضع أنظمة وقوانين لحل مشكلة إعسار المدين عن سداد دينه، وسدّ أي ثغرة قد تعطل حركة الاستثمار والتجارة في الدولة، وقد كانت المملكة العربية السعودية من الدول التي حرصت في وضع أنظمة وقوانين تهتم بهذا الموضوع، وذلك من خلال إصدار نظام التنفيذ ولوائحه.

وتأتي هذه الدراسة بعنوان "إعسار المدين في النظام السعودي دراسة تحليلية" كمساهمة متواضعة من ضمن البحوث والدراسات التي تناولت جوانب هذا الموضوع سواء من قريب أو من بعيد، والذي نأمل أن تقدم إضافة جديدة للباحثين والمهتمين في هذا المجال، فضلا عن إثراء المجال العلمي والأكاديمي في الجامعات والأنظمة والتشريعات.

مشكلة البحث

إن المتأمل في نظام التنفيذ ولوائحه بمجمله يهدف إلى حل المنازعات الواردة في مسألة الدَّين، وقد تناول في ثناياه _الباب الخامس تحديدا_ مسألة الإعسار، إلا أن الباحث قد تبيّن له من خلال اطلاعه على المواد والنصوص التي ناقشت قضايا الإعسار وجود بعض القصور من حيث عدم شموليته لمسألة دعوى الإعسار، والطعن بحكم الإعسار وطرقه، والتعريف بالمفردات المتعلقة بالإعسار، إضافة إلى مدى فاعلية الأحكام المتعلقة بالإعسار في النظام على الأطراف المعنية بالموضوع، فضلا عن ذلك التشابه الكبير بينه وبين مصطلح الإفلاس الذي أفرد في نظام مستقل، مما قد يشكل على الجمهور ومن له اهتمام مباشر بالمسألة من الباحثين ورجال القانون، لذا، تطلب المساهمة في دراسة هذا الموضوع، وتوضيح الإشكالات والثغرات المثارة حوله.

أهمية البحث

إنما تشهده العالم من تطورات مستمرة في مختلف مجالات الحياة لجديرة بالاهتمام، خصوصا من الناحية الاقتصادية التي تعد ركيزة أساسية تقوم عليها الدول في بناء واستمرار عجلة

النهضة والتطور، وسبب رئيسي لتقدم الشعوب وبناء المجتمعات وإصلاحها خاصة تلك التي تواجه مشكلة ارتفاع نسبة الفقر وانتشار الجرائم والفساد. وإن مسألة الدَّين وإعسار المدين عن سداد دينه تعد من العوائق والعقبات التي تعطل عملية التقدم والتطور الاقتصادي في الدولة على وجه التحديد، وذلك من خلال إحداثه نوعا من الخلل في العلاقات التجارية والاستثمارية بين رجال الأعمال، وما يترتب عليها من تأثيرٍ على العلاقات الاقتصادية بين الدول، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال دراستها للمسائل المتعلقة بإعسار المدين، وتوضيح الدور الأساسي للمملكة العربية السعودية في مواجهة تلك العوائق من خلال إصدار الأنظمة والقوانين التي تضبط المعاملات والسلوكيات، والمتمثل في نظام التنفيذ ولوائحه.

أسئلة البحث

تتمثل الأسئلة التي سيحاول الباحث الإجابة عنها كالتالي:

١. ما مفهوم إعسار المدين؟ ومالمصطلحات ذات الصلة به؟
٢. ما تطبيقات إعسار المدين في المحاكم السعودية؟
٣. ما العقوبات الموجهة إلى المعسر؟ وما طرق الطعن في دعوى الإعسار؟
٤. ما ماهية الإعسار في النظام السعودي؟ وما الإشكالات التي تواجه مسألة إعسار المدين في النظام السعودي؟

أهداف البحث

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١. توضيح مفهوم الإعسار في الإصطلاح الفقهي والقانوني، والمصطلحات ذات الصلة بالإعسار.
٢. توضيح تطبيقات الإعسار والمعسر في المحاكم السعودية.
٣. توضيح العقوبات المقدرة على المعسر، والآثار المترتبة عليها، مع بيان طرق الطعن في الحكم؟

٤. دراسة وتحليل ماهية الإعسار في النظام السعودي، وتوضيح بعض الإشكالات وجوانب القصور فيما يتعلق بالإعسار في نظام التنفيذ ولوائحه.

فرضية البحث

هذه الدراسة تفترض وجود بعض الإشكالات المثارة التي سيتم مناقشتها ودراستها وتتمثل في:

١. عدم وضوح المفاهيم والأحكام المتعلقة بإعسار المدين خصوصا من الناحية النظرية.

٢. وجود بعض القصور في نظام التنفيذ ولوائحه الذي تناول مسألة الإعسار في ثناياه.

حدود البحث

سيقوم الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع بالتركيز على الجانب النظري لمسألة إعسار المدين والأحكام المتعلقة به، وآراء العلماء والباحثين حول الإشكالات المثارة حوله خصوصا ما يتعلق بالأنظمة والقوانين، ودراسة وتحليل ما تناوله نظام التنفيذ ولوائحه في المملكة العربية السعودية لمسألة الإعسار والأمور المرتبطة به، فضلا عن إجراء تحليل لبعض حالات إعسار المدين في المحاكم.

منهج البحث

سيقوم الباحث بالاعتماد على منهجين في هذه الدراسة هما:

١. المنهج الاستقراء الوصفي، وذلك من خلال قيام الباحث بالاستقراء والتتبع لما قيل ونوقش بين العلماء والباحثين في مسألة إعسار المدين.

٢. المنهج التطبيقي: وذلك من خلال دراسة بعض الحالات لأحكام إعسار المدين في محاكم المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات والبحوث التي تناول هذا الموضوع، فقد وجد الباحث مجموعة منها قد تناولت مسألة الإعسار ولكن حسب اختلاف التوجهات والأهداف التي رمت إليها الدراسة، فبعضها ركزت على التفريق بينها وبعض المصطلحات والمفردات التي لها تشابه كبير، وبعضها اهتمت بمسألة دعوى الإعسار، وبعضها قامت بتحليل الأنظمة التي تناولت مسألة الإعسار، وبعضها تناولت معظم المسائل والأحكام ولكن باختصار دون تعمق، وغير ذلك، ومن ضمن تلك الدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء من قريب أو من بعيد ما يلي:

أولا: الكتب والرسائل العلمية

فمن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بحث بعنوان "**تمييز الإفلاس عن الإعسار دراسة مقارنة**[٢]، حيث تطرقت الدراسة في الفصل الأول بالحديث عن تمييز الإفلاس عن الإعسار من حيث الأحكام العامة، أما الفصل الثاني بالحديث عن تمييز الإفلاس عن الإعسار من حيث الآثار وطرق الانتهاء. وتعد هذه الدراسة هامة كونها ناقشت جوانب عديدة فيما يتعلق ببحثنا، إلا أنها لم تتطرق إلى توضيح المفاهيم والمصطلحات الأخرى ذات الصلة بالإعسار فضلا عن دراسة وتحليل مسألة الإعسار في النظام السعودي، وهو سيتم استدراكه في بحثنا.

وأيضا بحث بعنوان "**التنظيم القانوني للإعسار المدني**"[٣]، حيث قام الباحث بدراسة مفهوم الإعسار المدني، وتوضيح بعض المفاهيم القانونية الأخرى المتعلقة بالإعسار، ومن ثم ناقش مسألة أحكام المدين المفلس في الفقه الإسلامي والقانون الأردني، وبعد ذلك وضح مدى كفاية وملاءمة القواعد العامة لمعالجة الإعسار في القانون المدني الكويتي. وتعد هذه

---

[٢] نبيلة زناتي، "تمييز الإفلاس عن الإعسار دراسة مقارنة"، (بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، ٢٠١٥م).

[٣] فهد سعيد فلاح، "التنظيم القانوني للإعسار المدني"، (بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤م).

الدراسة هامة بالنسبة لبحثنا كونه تناول جوانب مهمة في مسألة الإعسار، إلا أن ما يميز بحثنا هنا بدراسته وتحليله لمسألة الإعسار في النظام السعودي.

إضافة إلى بحث بعنوان "**الآثار القانونية لشهر الإفلاس على حقوق دائني المفلس دراسة مقارنة**"[٤]، حيث بدأ الباحث بالحديث عن جماعة الدائنين والآثار القانونية لحكم شهر الإفلاس بالنسبة لأعضائها، ومفهومها والنتائج المترتبة على صدور حكم شهر الإفلاس على أعضاء جماعة الدائنين، ومن ثم تطرق إلى الحديث عن آثار الإفلاس بالنسبة لذوي الحقوق من غير أعضاء جماعة الدائنين. وهذه الدراسة قد ركزت بشكل كبير على مسألة الدَّين والإفلاس، مما يعني أنه لم يتناول مسألة الإعسار والأحكام المتعلقة به، فضلا دراسته في النظام السعودي، وهو ما سيقوم به الباحث باستدراكه.

ومن الدراسات التي ساهمت في مناقشة هذا الموضوع "**إفلاس الشركات في الفقه الإسلامي والقانون دراسة مقارنة**"[٥]، فقد مهّدت الدراسة في بدايتها حول ماهية الشركة في الفقه الإسلامي والقانوني، ومن ثم وضحت مفهوم الإفلاس ومشروعيته وشروطه وأنواعه، بعد ذلك بيّنت آثار إشهار إفلاس الشركة، بالإضافة إلى انتهاء إفلاس الشركة وتصفيتها ببيع أموالها وقسمتها على الغرماء. غير أن هذه الدراسة لم تناقش مسألة الإعسار في جوانب كثيرة منها المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة ودعوى الإعسار والأسباب الداعية إليه، وحكم الإعسار وطرق الطعن فيه، فضلا عن دراسة وتحليل مسألة الإعسار في النظام السعودي.

وأيضا بحث بعنوان "**حبس المدين وفقا لقانون التنفيذ الفلسطيني**"[٦]، حيث قام الباحث في مستهل دراسته للموضوع بتوضيح مفهوم الحبس وأطراف دعوى التنفيذ، ومن ثم توضيح شروط الحبس وإجراءاته وحالاته وعبء إثبات الدَّين، وفي الأخير تحدث عن موانع

---

[٤] أحمد مالك عبد الرحيم، "الآثار القانونية لشهر الإفلاس على حقوق دائني المفلس دراسة مقارنة"، (بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٣م).

[٥] زياد صبحي ذياب، **إفلاس الشركات في الفقه الإسلامي والقانون دراسة مقارنة**، (عمان: دار النفائس، ط١، ٢٠١١م).

[٦] شادي أسامة مُحَمَّد، "حبس المدين وفقا لقانون التنفيذ الفلسطيني"، (بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٨م).

الحبس ومدته، وأثره والطعن فيه. وهذه الدراسة قد ناقشت جوانب مهمة تتعلق ببحثنا من حيث الحكم التنفيذي وأثره، إلا أنها لم تتناول أجزاء كثير أهمها مسألة الإعسار والمفاهيم والمصطلحات ذات الصلة به، فضلا عن دراسة وتحليل مسألة الإعسار في النظام السعودي، وهو ما سيتم إضافته.

ومن المساهمات بحث بعنوان "**حسم الدَّين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي**"[٧]، حيث تناول في الفصل الأول عن مفهوم حسم الدَّين، والألفاظ ذات الصلة به، ثم في الفصل الثاني عن أسباب حسم الدَّين وأهميته، وفي الثالث عن أنواع حسم الدَّين ووسائله، وتطرق في نهاية الدراسة إلى التطبيقات المعاصرة للحسم كما في المصارف والبيوع، والملاحظ في هذه الدراسة أنها تناولت مسألة الإعسار فقط كأحد أسباب حسم الدَّين، وبالطبع سيقوم الباحث باستدراك القصور في تلك الدراسة، وتناول الأمور المتعلقة بإعسار المدين من مفاهيم وأحكام فضلا عن النظام السعودي.

بالإضافة إلى ما سبق كتاب بعنوان "**قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد**"[٨]، حيث تناول الباحث مسألة الدَّين في عدة قضايا منها: القبض الحكمي للأموال، زكاة الدَّين غير المرجو والمال الضمار، وبطاقات الائتمان، وهذا الكتاب رغم أنه قد تناول أجزاء مهمة يتعلق بالدَّين، إلا أنه لم يتطرق ما يخص الجانب الأهم بموضوعنا وهو الإعسار فضلا عن دراسته في النظام السعودي.

ثانيا: البحوث والمجلات المحكمة

فقد تناول أيضا هذا الموضوع بحث بعنوان "**الاختصاص في دعوى الاعسار**"[٩]، حيث مهّد البحث ببيان مفهوم دعوى الإعسار، ومن ثم تناول في الحديث عن تنازع الاختصاص في دعوى الإعسار، وأسبابه وأنواعه، ثم قام بالحديث عن الاجراءات اللازمة لنظر دعوى

---

[٧] حسام علي، "حسم الدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي"، (بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦م).

[٨] نزيه حماد، **قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد**، (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ط١، ٢٠٠١م).

[٩] عبد الله الحربي، "الاختصاص في دعوى الاعسار"، **المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد ٨، الجزء الأول، (٢٠١٦م).

الإعسار. وما يميز دراستنا هذه كونها ستقوم بالتفصيل إضافة إلى ما سبق، توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالموضوع والأحكام المتعلقة بإعسار المدين، فضلا عن دراسة وتحليل الإعسار في النظام السعودي.

إضافة إلى بحث بعنوان "**أحكام الإعسار في الفقه الإسلامي مقارنا بأنظمة المملكة العربية السعودية**"[١٠]، حيث بدأ في بيان تعريف الإعسار في الفقه الإسلامي والنظام، وتوضيح الفرق بينه والإفلاس، في الفقه الإسلامي والنظام، ومن ثم قام بدراسة حالات مدعي الإعسار والتحقق من ذلك والبينة، ثم وضح حكم مدعي الإعسار، وآثار ثبوت الإعسار. وهذه الدراسة لم تتناول جوانب عديدة منها المصطلحات ذات الصلة غير الإفلاس، فضلا عن الأحكام الأخرى كالطعن في دعوى الإعسار وطرقه، فضلا عن تحليل ودراسة مسألة الإعسار في النظام السعودي، وهذه الأمور سيحاول الباحث استدراكه وإضافته.

ومن البحوث التي ساهمت في مناقشة هذا الموضوع "**الإعسار في الفقه الإسلامي مقارنة مع الأنظمة الحقوقية**"[١١]، حيث بدأت الدراسة بتوضيح مفهوم الإعسار والمقارنة بين مفهومه في الفقه والقانون الوضعي، ومن ثم ناقشت أحكام المدين الموسر الممتنع عن أداء الدَّين، وأحكام المدين الثابت إعساره، وأحكام المدين المدعي للإعسار، بعد ذلك تطرقت بالحديث عن اشتراط أو عدم اشتراط الشهادة على الإعسار بالخبرة الباطنة، ومعاقبة المدين المعسر بعقوبة التبديد. وتعد هذه الدراسة هامة من حيث تناولها لأجزاء مهمة تتعلق بموضوعنا، إلا أنها لم توضح بعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالإعسار، وأيضا الأسباب الداعية إلى الإعسار، والطعن في الحكم وطرقه، فضلا عن دراسة الإعسار في النظام السعودي.

---

[١٠] أحمد الجعفري، "أحكام الإعسار في الفقه الإسلامي مقارنا بأنظمة المملكة العربية السعودية"، **مجلة العدل**، العدد٢٧، (١٤٢٦هـ).

[١١] أحمد المبلغي، **الإعسار في الفقه الإسلامي مقارنة مع الأنظمة الحقوقية**، بحث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرين، المنعقد في بوهران الجزائر في الفترة ١٣-١٨ سبتمبر ٢٠١٢م.

الفصل الأول:
مدخل عام لماهية إعسارالمدين

فقد ورد من الحِكم بأن الدَّين هم بالليل، ومذلة بالنهار؛[1] وذلك لما فيه من الهم في سداده، والتذلل للدائن وقت لقائه، فلا يستحسن للإنسان أن يستدين إلا عند الضرورة، وحاجة ملحة. بهذا يتكون هذا الفصل من المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم إعسار المدين

نتجت الأزمة الماليةكثيرا من المصطلحات مثل: الإعسار، والإفلاس، والتعثر في سداد الديون، ونقص السيولة، وتترتب على هذه المصطلحات أحكام فقهية وقانونية، فكان لا بد من التعرف عليها؛ ويتم ذلك في فرعين: الفرع الأول: تعريف الإعسار لغة واصطلاحا؛ الفرع الثاني: الألفاظ ذات الصلة وعلاقتها بمفهوم الإعسار، والفروق بينها وبين الإعسار.

المطلب الأول: تعريف الإعسار لغة واصطلاحا:

الإعسار في اللغة مأخوذ من الفعل أعسر أي أصبح فقيراً وضاق حاله، ولفظ العسر هو مرادف للضيق، والشدة والصعوبة، وترد لفظ العسرة بقلة ذات اليد وكذلك الإعسار.[2] ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ {الطلاق: ٧}. وقوله تعالى أيضا ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (٥) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (٦)﴾ {الشرح: ٥}. يقال عسر عليه الأمر أي اختلط، وأعسر الرجل أي أصبح فقيرا وضاق أموره. والعسرة هو ضيق ذات اليد، والعجز عن سداد الدَّين قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ {البقرة: ٢٨٠}. وفي هذا الصدد يقول الراغب الأصفهاني: العسرة هو تعسر وجود المال والثروة، وقد قال الله تعالى ﴿فِي سَاعَةِ

---

[1] مُحَمَّد بن مُحَمَّد الخادمي، **بريقة محمودية في شرح طريقة مُحَمَّدية وشريعة نبوية**، (القاهرة: مكتبة القاهرة، د.ط، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م). ج٣، ص٢٠٧.

[2] مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، ج٤، ص ٥٦٣.

الْعُسْرَةِ﴾ {التوبة: ١١٧}. يقال عسرني الرجل أي أراد بشيء وقت العسرة.[٣]وعسر الأمر عسراً أي من باب قرب قرباً، وقد يفتح العين فيعني صعبا شديدا، ومنه يقال للفقير عسر. فخلاصة القول أن المعنى اللغوي للإعسار يطوف حول معنى الشدة والضيق، ومنه الفقر؛ لأن الفقير دائماً يعيش في ضيق الحال.

وأما الإعسار في الاصطلاح؛ فقد تناوله الفقهاء في أبواب شتي من مصنفاتهم الفقهية من ذلك: لإعسار في النفقة، وأثر الإعسار في وجوب الحج، والإعسار في النكاح، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالإعسار. وقد تعددت عبارات الفقهاء في تعريف لفظ المعسر، وفيما يلي يقوم الباحث بعرض هذه العبارات حسب الوارد في المذاهب الأربعة:

فقد عرف فقهاء الحنفية المعسربأنه: "هو الذي يحل له أخذ الصدقة ولا تجب عليه الزكاة وقيل: هو المحتاج".[٤]

ويقول فقهاء المالكية في تعريف المعسر: "هو الذي ليس عنده ما يباع".[٥]

ويقول فقهاء الشافعية: المعسر هو"من لا يملك شيئاً من المال".[٦]أو الذي لا يملك زيادة على كفاية يوم وليلة.[٧]

وعرف فقهاء الحنابلة المعسر بأنه: "من لا يقدر على النفقة، لا بماله، ولا بكسبه".[٨]

وبالنظر الدقيق إلى التعريفات السابقة اتضح أنها غير جامعة ومانعة؛ لأن الإنسان قد يملك شيئاً يعتبر مالاً ولكن لا يصرفه عن حد الإعسار، كمن لا يملك سوى الثياب، يمكن بيعه،

---

[٣]حسين ابن مُحَمَّد المفضل الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م، ص ٣٧٤

[٤]علاء الدين أبي بكر بن مسعود الحنفي الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، ج٤، ص٣٤.

[٥] مُحَمَّد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٢ ط١، م، ج٤، ص٢٣١.

[٦]أبو بكر بن مُحَمَّد شطا لدمياطي، **إعانة الطالبين**، (بيروت، دار الفكر، د. ط، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ط١، ج٤، ص٦٣.

[٧]الدمياطي، **المرجع السابق**، ج٢، ص١١٤.

[٨] علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م)، ج٢٤، ص٢٩٩.

ولكن يبقى بعد ذلك معسراً. فما ذهب إليه الحنابلة بأن المعسر من لا شيء له على النفقة؛ ليس هو المعيار الأدق، بخلاف ما ذهب إليه الشافعية؛ حيث عرفوا المعسر بأنه: من لا يملك مالاً فهذا التعريف هو الأحرى والأدق في تعريف الإعسار بالدَّين. وبناءً على سبق يرى الباحث أن التعريف الأصلح للمعسر: هو المدين الذي لا يملك مالا فاضلا عن حاجته.[٩]

ومن جهة أخرى فإن لفظ الإعسار يرادف المعنى اللغوي، ويطلق لمن لا يملك مالاً لسداد ما وجب عليه من الالتزامات. ويؤيد هذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ {البقرة: ٢٨٠}. فهذه الآية نزلت في بني ثقيف لما أرادوا أموالهم من بني المغيرة شكوا العسرة، وقالوا ليس لدينا شيء، يدل على أنهم لا يملكون شيئا لقضاء الدَّين، وطالبوا الأجل إلى وقت نضوج ثمارهم.[١٠]

ومما يساعد على معرفة معنى الإعسار في اصطلاح الفقهاء معرفة ضده وهو اليسار؛ حيث أن أهل اللغة عندما ذكرهم معنى العسر قالوا بأنه ضد اليسر، وبهذا قد اختلف الفقهاء في بيان معنى الموسر: يقول البعض: "من عنده مؤنته، ومؤنة من تلزمه نفقته".[١١] وذهب فريق من العلماء أمثال الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق إلى أن: "من عنده خمسون درهما أو قيمتها من الذهب فهو موسر".[١٢]وقد روي عن الشافعي أنه قال: "قديكون من عنده درهم غنيامع كسبه،وقديكون الشخص بالألف فقيرا مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله".[١٣] وذهب السادة الحنفية إلى القول بأن الغنى على ثلاث وهي: الغنى الذي تجب فيه الزكاة، والغنى الذي

---

[٩] أحمد بن عبد الله، **أحكام الإعسار في الفقه الإسلامي مقارنة بأنظمة المملكة العربية السعودية**، د.م، د.ط، د.ت)، ص٤.

[١٠] أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، **الجامع لأحكام القرآن**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م)، ج٣، ص٢٣٩.

[١١] أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، (القاهرة: دار الريان، ط١، ١٤٠٧هـ)، ج٤، ص٣٠٧.

[١٢] المرجع السابق نفسه.

[١٣] المرجع السابق نفسه.